السلطة في الفكر السياسي الشيعي المعاصر
العلامة محمد باقر الصدر نموذجًا

هنادي أمين•

الملخص

لم يكن الإمام محمد باقر الصدر، فقيهًا عاديًا، بل تميّز باطلاعه على قضايا العصر، وطرح رؤيته الفلسفية والفكرية في قضايا متعددة. ومن القضايا التي ناقشها وطرحها مفهوم السلطة ونظام الحكم وفق الفقه الشيعي. يتطرق هذا البحث الى رؤى الشيعة المختلفة لمفهوم السلطة ونظام الحكم. ثم يعدد أبرز رجال الدين الذين اقترحوا مشاركة الفقيه في الحكم عبر ولاية الفقيه. ومن بعد، يعالج رؤية محمد باقر الصدر للسلطة، وهو الذي كان يؤمن بإقامة الدولة الاسلامية، ولكن في المرحلة الرابعة بعد تشبع المجتمع بالدعوة، وبناء القاعدة الشعبية وهذا ضروري قبل استلام السلطة. وفي الواقع كانت أفكاره حول نظام الحكم الإسلامي، متأثرة بمؤلفاته وبأفكار جمال الدين الأفغاني، والشيخ محمد عبده، والشيخ النائيني[١]، وأبو الأعلى المودودي ... نتيجة لتدفق الفكر الحديث من أوروبا، حول الدولة والديمقراطية والدستور والمرأة والحرية والقانون والأنظمة الاقتصادية والاجتماعية. وبالنسبة إلى العمل السياسي، كان لظهور فرع للإخوان المسلمين سنة ١٩٤٨ في العراق، وللتجربة الحزبية للإخوان المسلمين، أثر بالشيعة العراقيين ولاسيما محمد باقر الصدر، كما أثرت ثقافة الإخوان وكتابات الشيخ حسن البنا وسيد قطب في ثقافة العمل الحزبي الإسلامي الشيعي العراقي. وبالخلاصة، ونتيجة هذا التفاعل مع التيارات الغربية والحركات المجددة، يعتبر محمد باقر الصدر المجدد والحجة، والمطور للفكر الديني والسياسي الشيعي.

الكلمات المفاتيح : النبي محمد، الشيعة، الخلافة، السلطة، المرجعية، الثورة الإسلامية، الخميني، ولاية الفقيه، محمد باقر الصدر، الإخوان المسلمين

• كلية الآداب والعلوم الإنسانية–متخصصة في التاريخ الوسيط hanadi.yamen@gmail.com

[١] محمد حسين الغروي النائيني ؛ ولد عام ١٨٦٠ م –هو الميرزا محمّد حسين بن الشيخ عبد الرحيم الغروي النائيني مرجع ديني شيعي إيراني، من مؤيدي الحركة المشروطة في إيران.

تمهيد

تتفق جميع الفرق الاسلامية على إقران السياسة بالدين، على أساس أن الرسول(ص) قد جمع بين السلطتين الروحية والزمنية، وأن حضارة الاسلام قد نهضت على أساس الدين. وبالتالي فإن فصل السياسة عن الدين كان امراً غير مقبولاً لدى مفكري الاسلام زمن الخلافة الإسلامية (صبحي، ١٩٩٣، ص١٣٥).

وإن كان ربط السياسة بالدين هو أمر مقبول زمن الرسول(ص) إلا أنه يبقى خاضعاً للشارع المسؤول من بعده وقدرته على الجمع بين هاتين السلطتين، وظهر ذلك من خلال الخليفة أبو بكر الصديق، حين تولى الخلافة، حيث قال: "لا تسألوني ما كنتم تسألونه رسول الله فإن الرسول قد عصمه الله بالوحي"، بينما اعتبر معاوية بن أبي سفيان، أن وصوله إلى الحكم كان بقضاء من الله قد قُدّر، وأبو جعفر المنصور اعتبر نفسه ظل الله على الأرض (ص ١٣٦-١٣٧).

ولعلَّ ذلك يعود إلى الاختلاف في الامامة من بعد الرسول(ص) وهو ما ذكره أبو الحسن الأشعري: "إن أول ما حدث من الاختلاف بين المسلمين بعد وفاة نبيهم اختلافهم في الإمامة (الأشعري، ١٩٩٠، ص ٣٤). فقد وقع الخلاف بين المسلمين بعد سقيفة بني ساعدة، واختيار الخليفة من بعد الرسول(ص)، وأصبح موضوع تنصيب الامام موضوعاً خلافياً، وكان للشيعة الدور الرائد والأول في مبحث النظرية السياسية أو الامامة، ومما دفعهم إلى خوض هذا الغمار وبقوة، مقتل الامام الحسين بن علي مع اهل بيته وأصحابه في كربلاء سنة ٦١هـ، والتي اعتبرت عملاً متعمداً من الامويين لاستبعاد أهل بيت النبي عن الخلافة، ولو عبر الاضطهاد والقتل، وقد استمرت هذه السياسة مع وصول العباسيين (صبحي، ١٩٩٣، ص ١٣٧).

لقد آمنت النظرية السياسية عند الشيعة، أن تنصيب الامام يكون بالنص لا بالاختيار حسب نظرية أهل السنة ويعتبر الشيعة في نظريتهم أن السلطة السياسية – الدينية هي عقد بين ثلاثة أطراف:

١- الخالق عز وجل، الذي كتب على نفسه الرحمة واللطف بعباده بتعيين إمام معصوم مسدد من لدنه سبحانه.

٢- الامام الذي عليه الامتثال لأوامر الخالق.

٣- الرعية أو العباد الذي وجب عليهم تمكين الامام من حكمهم وطاعتهم إياه (ص ١٥١).

والامام عند الشيعة معصوم عن الخطأ السياسي أو الخطيئة الدينية (عمارة، ص ٢١٤) ومع غياب الإمام الثاني عشر عند الشيعة، الامام المهدي، ظهر الفقيه المجتهد، الذي عليه أن يستخلص الحكم الشرعي من مصادره(ص ٢١٣).

إن فكرة نيابة الامام، عند الشيعة الاثني عشر، ظهرت على مراحل، لتبلغ نضجها في " المرحلة الحُلية "، وتتطور حتى القرن التاسع عشر، إلا أن فكرة النيابة العامة والولاية (الخاصة أو العامة) كانت بعيدة عن المعنى السياسي، الذي يجيز للفقيه تولي السلطة لأن السلطة هي من اختصاص الامام الغائب وحده، وعلى الفقهاء تولي أمور الافتاء والقضاء والخُمس (عبد الجبار، ٢٠٠٣، ص ١٣٥).

وظهر ذلك بوضوح من خلال تقاسم الوظيفة والدور في الدولة الصفوية، بين السلطان والفقيه، حيث كان دور السلطان هو المهمات السياسية والحروب، ودور الفقيه هو إدارة المجتمع في التعليم والقضاء والحسبة، فكان الفقيه الشيعي هنا أقرب ما يكون في السلطة التي منحت له، يلعب دور مشيخة الاسلام في الدولة العثمانية. إلا أن ذلك لم يعمم حينها على الفقهاء الشيعة، فلم تتحول الحوزة إلى مؤسسة حكومية، بل بقيت الحوزات في النجف وقم ومدارس جبل عامل مستقلة عن السلطة الرسمية، وبقي مراجع التقليد مستقلين عن الفقهاء المعينين في اجهزة الدولة، وبقي التوجه السائد بأن ولاية الفقيه جزئية " أي أن المراجع الشيعية يمكن أن تفتي وتحكم بمسائل القضاء والحسبة وأمور العبادة، وليس بالمسائل المصيرية المرتبطة بشأن الحكم أو السلطان"(كوثراني، ٢٠١٣، ص ١٠٨).

إلا أن الامام الخميني، جعل ولاية الفقيه بديلاً عن الملكية، " بديلاً سياسياً بكل معنى الكلمة"، ان هذا التحديث قلب مفهوم ولاية الفقيه رأساً على عقب "ثم السيد محمد باقر الصدر الذي اعتبر، أنه طالما أن الفقهاء يفتقرون إلى العصمة، فإن " رقابتهم على الدولة تتطلب رقابة المجتمع عليهم، وهكذا يصل الصدر إلى فرض رقابة الفقهاء على الدولة من جانب، وفرض الرقابة على الفقهاء أنفسهم من جانب آخر"(عبد الجبار، ٢٠٠٣، ص ١٣٧) .

وتعددت الآراء حول ولاية الفقيه، فمنهم من اعتبر:

١- أن تكون هذه الولاية العامة لفقيه واحد.

٢- أن تكون الولاية العامة لهيئة من الفقهاء، يستندون في الأمور الدنيوية(اقتصاد – سياسة – اجتماع) إلى مشورة الخبراء.

٣- أن تكون الولاية العامة بيد أكثرية مع اشتراط إشراف الفقيه على الجوانب الفقهية لضمان إتساق القوانين مع احكام الشريعة الإسلامية (الحائري، ١٣٩٩هـ، ص ٢٠٣).

وبدأ مع الوقت تظهر الآراء التي سمحت للفقيه بالتدخل في السياسة والدولة وحتى الحلول مكان السلطان...

"مفهوم الدولة في المصطلح السياسي الغربي الحالي، يعبّر عنه في الكيان السياسي لجماعة من الناس ضمن إطار جغرافي محدد وتاريخي وتنظيمي ثابت، تمارس سيادتها عليه" (إبراهيم، ١٩٩٨، ص ٣١). هذا المفهوم لم

يكن معروفًا من قبل، حتى بداية ظهور الحدود للدول القومية، في عصر النهضة الأوروبية، ونتيجة الحروب والهجرات، وبالتالي فمفهوم الدولة هذا لم يكن موجودًا عند العرب، أو حتى في الإسلام، فليس هناك تمييز بين الدولة والسلطة في الفكر السياسي العربي، وما الدولة العباسية والأموية والفاطمية وغيرها إلا معنى واحد وهو الأسرة الحاكمة، رغم وجود كيان جغرافي، إلا أن هذه الدولة لم تعرف سوى السلطة السياسية التي تسيطر على زمام الأمور فيها.

الإشكالية

تتمحور الدراسة حول مفهوم السلطة والمشاركة في الحكم عبر السيد محمد باقر الصدر، وتطرح الإشكالية: ما كان تفسيره للإمامة واستلام الحكم وشكل نظام الحكم في عصر الغيبة، وكيفية مشاركة المرجعية في النظام السياسي؟ وتتفرع من هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية الآتية:

- كيف كانت رؤية الشيعة للنظام السياسي والمشاركة في السلطة؟
- من هم أبرز رجال الدين الشيعة الذين طالبوا بمشاركة الفقيه بالحكم؟
- ما هي نظرة السيد محمد باقر الصدر تجاه السلطة؟
- ما هو دور السيد الصدر في نظام الحكم الإسلامي الإيراني؟

لم يعرف المسلمون الدولة بل السلطة السياسية، والأرض لم يكن لها الأهمية عند هذه السلطة المسلمة، بقدر التمدد الدعوي، وبالتالي عند انتشار الإسلام تتسع سلطة الحكومة الإسلامية (ص ٣٢-٣٣) فلا أهمية للانتماء القومي، أو الجغرافي، أو اللغوي، أو العرقي، بل للدين، كما قال الرسول محمد: "لا فرق بين عربي وأعجمي إلا بالتقوى؛ الناس من آدم وآدم من تراب"(الدمشقي، ١٩٩٧، ج٢، ص ٥١٠) ، وما التقسيم الجغرافي الحالي للعالم العربي، إلا نسخة فرضها الأوروبي وعمم تجربته للدولة على العرب والمسلمين" (إبراهيم، ١٩٩٨، ص ٣٥).

١- رؤية الشيعة للدولة

إن نظرة الشيعة إلى الدولة تقوم على أساس تأسيس الدولة الدينية الإلهية على الأرض، وعند العديد من علماء الشيعة التقليديين، هذه الدولة الإلهية الدينية لن تتحقق إلا بظهور الإمام الثاني عشر عند الشيعة، وهو الإمام المهدي الذي يملأ الأرض قسطًا وعدلًا كما ملأت ظلمًا وجورًا، وبالتالي أسس الشيعة الأول، لفكرة الانتظار، وظهرت ثلاث طوائف من الروايات الشيعية، تعاطت مع السلطة (الدولة) بنظرة مختلفة من زوايا مختلفة وهي:

أ- الطائفة الأولى

اعتبرت أن السلطة (الدولة) هي سلطة مغصوبة من أصحابها الشرعيين وهم أئمة أهل البيت عند الشيعة، لذلك اعتبرت هذه الطائفة أن السلطة القائمة غير مشروعة وهي دولة الظالمين، والتغيير لن يكون إلا زمن ظهور الإمام المهدي، الإمام الثاني عشر عند الشيعة، وبالتالي فكل دولة تظهر قبل ظهور الإمام المهدي هي دولة غير شرعية (ص ٤٥-٤٦).

ب - الطائفة الثانية

اعتبرت السلطة (الدولة) رمزًا للدنيا وهي ممقوتة، واعتبرت أن الاقتراب من السلطان هو معصية، وانغماس في الشهوات الدنيوية، وإن السفر إلى السلطان لا يجوز وهو حرام، وإذا أراد الله بعبد شرًا مكنه من العلاقة مع السلطان، فالملوك أشقى البشر، وبالتالي فإن السلطان عند الشيعة هو جائر وفاسد والسلطة مفسدة، وهم يرجعون إلى نص الحديث عند النبي محمد: "أفضل الجهاد كلمة حق أمام سلطان جائر" (الأحوذي، ١٩٩٠، ص ٣٣٠) وبحسب الوعي الشيعي العام، فإن انتقال الخلافة من الإمام علي إلى معاوية سلب من الدولة شرعيتها الدينية، وستبقى مسلوبة الشرعية طالما الإمام المهدي غائبًا (إبراهيم، ١٩٩٨، ص ٤٥).

ج- الطائفة الثالثة

تسعى هذه الطائفة إلى القبول بالتعاطي مع السلطان (الدولة) أثناء غيبة الإمام المهدي، فالدولة ضرورة لحماية المسلمين من العدوان وحراسة المصالح العامة، فلا بد من وجود نظام يحفظ كيان هذه الدولة، مهما كانت خلفيته المعادية لحق أهل البيت بتولي السلطة.

وقد انعكست آراء هذه الطوائف الثلاث على الفقهاء والعلماء عند الشيعة (ص ٥٦) وتطور الفكر الشيعي مع الوقت وبعد غياب الإمام المهدي، فلم يعد هناك من إمكانية للحديث عن الإمامة، ولم يعد بالمقدور بناء الدولة الإلهية مع غياب الإمام، فلا بد من القبول بالأمر الواقع، وتطوير التفكير بما يتناسب مع الزمان الذي يعيش فيه الشيعة، والفقيه الشيعي أصبح مسؤولًا وتضاعفت مسؤولياته بعد الغيبة، بصفته نائبًا للإمام الغائب فعليه أن يؤسس لتفكير جديد مع الحفاظ على وهج وتأثير الفكر الأصيل، وصدرت الكتب الفقهية التي اشتملت على آراء جديدة في التعامل مع السلطان (ص ٥٩)، بناء على أحاديث عن الأئمة تضع قيودًا للعمل مع هذا السلطان منها:

- "كفارة عمل السلطان قضاء حوائج الإخوان"، الإمام الصادق.(الملايري ، والبروجردي ، ١٤١٣ هـ، ج٢٢ ، ص ٣٥٦)

وهناك ورقة عمل وصيغة لطريقة التعامل مع السلطان للإمام الصادق لرجل من شيعته أسندت إليه ولاية الأهواز في ظل الحكم العباسي. كما أن هناك رسالة الإمام علي لواليه على مصر مالك الأشتر، وهذه الأخيرة تضع رؤوس الأقلام لبرنامج ممارسة السلطة في ظل حكم السلطان العادل،

أما الأولى فتؤسس لطريقة ممارسة السلطة في ظل السلطان الجائر، فأصبحت هذه الرسالة (الإمام الصادق) مرجعًا لعلماء الشيعة في عصر غيبة الإمام المهدي (ج٢٢ ، ص ٦٠).

ويظهر الكاتب حميد عنايت في كتابه (الفكر السياسي الإسلامي المعاصر)، أهمية تطور الفكر عند الشيعة في العلاقة مع السلطة (الدولة) بقوله: "كان متكلمو الشيعة وفقهاؤهم قد بذلوا ذكاءً ملحوظًا في أفضل جزء من تاريخ التشيع في إيجاد طرق عملية للتوافق مع حكام العصر وذلك كي يضمنوا بقاء اتباعهم وأمنهم" (عنايت، ١٩٨٩، ص ٥٩).

ذلك لا يعني أن الفقهاء الشيعة أعطوا للسلطة (الدولة) الشرعية الدينية، فالدولة لا تزال عندهم مسلوبة من أصحابها الشرعيين وهم أئمة أهل البيت، لكن القبول بالأمر الواقع حفاظًا على اتباعهم الشيعة، على أن يبقى كل ما هو ديني بيد الفقيه الذي هو نائب الإمام حتى ظهوره.

٢- السيد محمد باقر الصدر والسلطة

يعتبر السيد محمد باقر الصدر حالة فريدة من نوعها عند الفقهاء الشيعة، مع العلم أنه لم يأت في الموقف الذي وقفه من سلطان زمانه صدام حسين من جديد بالنسبة لمن سبقه من الفقهاء، إلا أنه تحدى هذا السلطان في مرحلة كان فيها صدام حسين الرجل الأول والأقوى، ويظهر ذلك من خلال رسالة السيد محمد باقر الصدر التي أرسلها إلى صدام حسين ردًا على رسالة هذا الأخير الذي وعد السيد الصدر بأن يصبح من أبرز رجال العراق وأكثرهم تعظيمًا وتكريمًا إن التزم بالشروط التالية:

أ- أن تعلنوا عن تأييدكم ورضاكم عن الحزب والقائد وثورته المظفرة.

ب-أن تعلنوا تنازلكم عن التدخل في الشؤون السياسية وتعترفوا بأن الإسلام لا ربط له بشؤون الدولة.

ج- أن تعلنوا تنازلكم عن تأييد الحكومة القائمة في إيران، وتظهروا تأييدكم لموقف العراق منها (جريدة السياسة الكويتية، ٢٠٠٣، ع١٢/١٧)

فكانت رسالة السيد الصدر، ردًّا على رسالة صدام حسين، تظهر موقف الصدر من السلطان (الدولة) وبوضوح وأبرز ما ورد فيها:

"لا يردعكم عن كبائر الإثم رادع، قد ركبتم ظهور الأهواء فتحولت بكم إلى المهالك، واتبعتم داعي الشهوات فأوردكم أسوأ المسالك، قد نصبتم حبائل المكر، وأقمتم كمائن الغدر، لكم في كل أرض صريع ولكم في كل دار فجيع...

ووالله لن تلبثوا بعد قتلي إلا أذلة خائفين، تهول أهوالكم وتنقلب أحوالكم يسلط الله عليكم بأيدكم من يجرعكم مرارة الذل والهوان، ويسقيكم مصاب الهزيمة والخراب..." (جريدة السياسة الكويتية، ٢٠٠٣، ع١٢/١٧).

وبعدها بأيام قتل السيد محمد باقر الصدر.

"لقد كان السيد محمد باقر الصدر يؤمن بأن تخلي أئمة أهل البيت عن السلطة بعد مقتل الإمام الحسين بن علي بن أبي طالب في كربلاء، هي فكرة غير صحيحة عن أهل البيت، فهؤلاء لم يتخلوا عن المحاولة لاستعادة السلطة السياسية، وإن لم يقدموا على العمل المسلح، كونهم لم يجدوا الأنصار والقدرة على تحقيق الأهداف الإسلامية من وراء العمل المسلح". الجواب المستخلص من نصوص وأحاديث عديدة أن الأئمة لم يكونوا يرون الظهور بالسيف والانتصار المسلح آنياً كافياً لإقامة دعائم الحكم الصالح على يد الامام، إن إقامة هذا الحكم وترسيمه لا يتوقف في نظرهم على مجرد تهيئة حملة عسكرية بل يتوقف قبل ذلك على إعداد جيش عقائدي يؤمن بالإمام وعصمته إيماناً مطلقاً ويعي أهدافه الكبيرة ويدعم تخطيطه في مجال الحكم ويحرس ما يحققه للأمة من مكاسب"(الصدر، ١٩٩٧، ص ٦٨).

ويضيف السيد الصدر : " ونحن إذا تتبعنا سير الحركة الشيعية، نلاحظ أن القيادة الشيعية المتمثلة في أئمة اهل البيت، كانت تؤمن بأن تسلم السلطة وحده لا يكفي ولا يمكن من تحقيق عملية التغيير إسلامياً، ما لم تكن هذه السلطة مدعمة بقواعد شعبية واعية تعي اهداف تلك السلطة وتؤمن بنظريتها في الحكم وتعمل في سبيل حمايتها، وتفسير مواقفها للجماهير، وتصمد في وجه الأعاصير"(ص ٩٤). والجدير ذكره أنه في خلال النصف القرن الأول بعد وفاة النبي، كانت القيادة الشيعية بعد إقصائها عن الحكم، تحاول باستمرار استعادته بالطرق التي تؤمن بها، لأنها كانت تؤمن بوجود قواعد شعبية واعية، أو في طريق التوعية من المهاجرين والأنصار والتابعين بإحسان من استعادة السلطة"(ص ٩٥).

ومن خلال نصف القرن الأول بعد وفاة النبي محمد، كانت القيادة الشيعية بعد اقصائها عن

ولكن بعد نصف قرن، وبعدما لم يبق من هذه القواعد الشعبية شيء مذكور، ونشأت أجيال مائعة مع وجود الانحراف، لم يعد تسلّم الحركة الشيعية للسلطة محققًا ... لعدم وجود القواعد الشعبية المساندة بوعي وتضحية، وأمام هذا الواقع كان لا بدّ من عملين:

– العمل من أجل بناء هذه القواعد الشيعية الواعية التي تهيّئ أرضية صالحة لتسلم السلطة.

– "تحريك ضمير الأمة الإسلامية وإرادتها والاحتفاظ للضمير الإسلامي، والإرادة الإسلامية بدرجة من الحياة والصلابة، تحتضن الأمة ضد التنازل المطلق عن شخصيتها وكرامتها للحكام المنحرفين(ص ٩٦).

والعمل الأول هو الذي مارسه الأئمة بأنفسهم والعمل الثاني هو الذي مارسه ثائرون علويون كانوا يحاولون أن يحافظوا على الضمير الإسلامي والإرادة الإسلامية... فترك الأئمة إذًا العمل المسلح بصورة مباشرة ضد الحكام المنحرفين لم يكن يعني تخليهم عن الجانب السياسي من القيادة وانصرافهم إلى العبادة، وإنما يعبر عن اختلاف صيغة العمل الاجتماعي التي تحددها الظروف الموضوعية، وعن إدراك معمق لطبيعة العمل التغييري وأسلوب تحقيقه..." (ص ٩٧).

وهكذا نلاحظ أن السيد الصدر كان يؤمن بإقامة الدولة الإسلامية، ولكن في المرحلة الرابعة بعد تشبع المجتمع بالدعوة، وبناء القاعدة الشعبية ضروري قبل استلام السلطة.

في الواقع فإن عاصمة الشيعة في العالم "النجف" لم يظهر فيها نظرية أو تصور لنوع الدولة الإسلامية في عصر غيبة الإمام المهدي، بل كان هناك إجماع في حوزة النجف على نفي الدولة في عصر الغيبة، فالسيد حسين الحلي على سبيل المثال وهو من كبار المجتهدين الشيعة، كان يرى حرمة قيام الحكومة زمن الغيبة لأنها منازعة لمقام الإمام المهدي (الصدر، د.ت.، ص ٥٣).

إلا إن انتصار الثورة الإسلامية في إيران ١٩٧٩، والصراع السياسي مع حكومة بغداد، وطرح مرجعية السيد الصدر، ساهمت في تنشيط الوعي السياسي لدى بعض الشيعة، وبدأت تظهر تصورات حول الحكم الإسلامي وكيفية تداول السلطة، فالدولة التي يريدها السيد محمد باقر الصدر، هي الدولة التي تجسد القيم الروحية للدين، "فالتركيب العقائدي للدولة الإسلامية الذي يقوم على أساس الإيمان بالله وصفاته ويجعل من الله هدفًا للمسيرة وغاية للتحرك الحضاري الصالح على الأرض هو التركيب العقائدي الوحيد الذي يمدّ الحركة الحضارية للإنسان بوقود لا ينفذ، ممثلًا هذا التركيب في تعاليم القرآن الكريم للإسلام التي تحدد المعالم الأخلاقية" (الصدر، ١٩٧٩، أ، ص ١٥-١٧).

وبالتالي فإن السيد الصدر عبر هذه الدولة يريد استئصال كل علاقات الاستغلال، وتحرير الإنسان من أخيه الإنسان في كل المجالات السياسية والاقتصادية والفكرية (ص ٢٢)، فالدولة لديه ليست شأنًا بشريًا محضًا، ولكن ذلك لا يعني أنها لا تعبر عن إرادة الأمة، "بل هي الدولة التي تمثل بشكل رسمي عقيدة الجماعة المؤمنة بتعاليم القرآن والقيم الإسلامية" (إبراهيم، ١٩٩٨، ص ٣٣٩).

لقد بنى السيد محمد باقر الصدر أفكاره هذه بالنسبة للدولة، متأثرًا عبر مؤلفاته أو مقاربًا لأفكار (جمال الدين الأفغاني، الشيخ محمد عبده، الشيخ النائيني، أبو الأعلى المودودي ...) نتيجة لتدفق الفكر الحديث من أوروبا حول الدولة والديمقراطية والدستور والمرأة والحرية والقانون والأنظمة الاقتصادية والاجتماعية، وهذا كان يوجب على المفكرين الإسلاميين أن يجدوا الإجابة المقنعة للمجتمع أمام الغزو الفكري الأوروبي حينها، مع الأخذ بعين

الاعتبار أن الفقهاء الشيعة أخذوا يؤمنون بضرورة تغيير السلطة القائمة، ليصبح هؤلاء الفقهاء منافسين للسلطة، فيعمدون إلى عرض أفكارهم للدولة التي يرغبون في إقامتها بفكر جديد وبديل من الواقع الموجود.

عند مراجعة أفكار السيد الصدر وكتاباته في المجال السياسي، نلاحظ مزيجًا من ثلاثة عناصر هي:

– الحفاظ على التراث الفقهي السلطاني الشيعي.

– تفسير ووعي خاص بالسيد الصدر للنص القرآني.

– الأخذ بالفكر السياسي الحديث (أوروبا نموذجًا).

ومع أن الحفاظ على التراث الفقهي السلطاني الشيعي تراجع عند السيد الصدر، إلا أنه بقي ظاهرًا عندما بدأ السيد الصدر بطرح نفسه كمرجع ديني بديلًا من مرجعية السيد أبو القاسم الخوئي في النجف، وذلك عبر عنوان (ولاية الفقيه) (ص ٣٤٠).

وولاية الفقيه عند السيد الصدر لها حدود خشية من أن يقوم ولي الفقيه باحتكار السلطة، فهو يقول: "بمقدار ما يقترب الحاكم من منح (حق الرقابة) الأمة ويروضها، أي يدربها على الرقابة وجرأة النقد يمكن تحديد شرعيته القانونية من عدمها، وبقدر ما يوظف النص لاحتكار السلطة واحتكار القرار السياسي بعيدًا من رقابة الأمة ومشورة رجالها وأهل الحل والعقد فيها يمكن تحديد هويته الاستبدادية أو السلطوية" (الأسدي، ٢٠٠٩، ص١٥٢).

أما إذا أخلّ الحاكم بحقوق الأمة واستأثر بقرارها وصادر رقابتها، فيأتي هنا واجب الأمة في ضرورة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، إلى درجة أنه قد يوصل الأمة إلى عزل الحاكم والوقوف في وجهه وإيقافه عند حدّه(ص١٥٢)، تبعًا لما قاله الإمام الحسين بن علي بن أبي طالب: "من رأى سلطانًا جائرًا مستحلًا لحُرم الله، ناكثًا لعهد الله، مخالفًا لسنة رسوله، يعمل في عباد الله بالإثم والعدوان، فلم يغير عليه بفعل أو بقول، كان حقًا عليه أن يدخله مدخله" (الطبري ، ١٩٩٨، م٦، ص ٢١٥).

هكذا نلاحظ الفكر السياسي عند السيد الصدر الذي كما أوردنا كان مزيجًا من العناصر الثلاثة، الحفاظ على التراث، والتفسير للدين بطريقة نموذجية متطورة، وأثر الديمقراطية الأوروبية في فكره، إلا أن ذلك كله كان ضمن إطار الدين.

ويربط ذلك كله بالآية القرآنية ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ (البقرة ٣٠) والسيد الصدر يعتبر أن الانسان هو خليفة الله على الأرض ومستخلف على كل شيء على هذه الأرض وحتى كل دابة في أرجاء الكون، ومن هنا كانت الخلافة في القرآن أساسًا للحكم، ولما كانت الجماعة البشرية هي التي منحت ممثلة في آدم الخلافة فهي أذن المكلفة برعاية الكون وتدبير أمر الإنسان والسير بالبشرية في الطريق المرسوم للخلافة الربانية (الصدر، ١٩٧٩، ب، ص ١٤)، وبالتالي نجد هنا أن السيد الصدر يحدد أن المجتمع هنا لا يحكم بصورة

مستقلة، بل عبر الاستخلاف، أي تحمل الأمانة الإلهية وذلك عكس النظام الديمقراطي الغربي الذي يحكم بموجب عقد اجتماعي. ولكن هناك إشارة في النص إلى أن الأمة هي صاحبة الحق في اختيار السلطة، وانتاجها، وهي صاحبة الحق في ممارسة السلطتين التنفيذية والتشريعية، وهذا الحق استخلاف مستمد من مصدر السلطة الحقيقي الذي هو الخالق عزّ وجل (الصدر، ١٩٧٩، ج، ص ١٩).

وهكذا يظهر معنا ما اكده عبد الله النفيسي في كتابه بأن: "الدولة التي يروم الصدر انشاءها تتسم بثنائيي الإلهي البشري" (النفيسي، ١٩٩٤، ص ١٢٥).

وبالتالي تظهر الدولة الحديثة عند السيد الصدر، "في سياق نمط الفقيه الذي يسعى إلى إقامة سلطة دينية، مع التماهي مع متطلبات المؤسسات السياسية الحديثة، وتمثل البنى النظرية للتنظيم السياسي في الدول الحديثة" (إبراهيم، ١٩٩٨، ص٣٤٣).

في الختام لا بد أن نذكر من أن دخول عنصر العقل في عملية التشريع عند الشيعة، كان انتصارًا للفقيه الشيعي، فعلم أصول الفقه عند الشيعة بلغ درجة مهمة من المهارة والتقنية، مما أعطى للفقيه خيارات متنوعة، وهامش من المناورة، واستطاع الاتجاه الأصولي عند الشيعة من أن يجدد نفسه، ويتجاوز الاتجاه الأصولي القديم، وبقيت المرجعية عند الشيعة مستقلة، ومع القرن العشرين تطور الفكر السياسي الشيعي، نحو السعي إلى إقامة دولة إسلامية بل وفرض وجوبها، وهو ما ظهر من خلال ثورة الفقهاء الشيعة في العام ١٩٢٠ في العراق على الاستعمار البريطاني، وانتفاضة خردار ١٩٦٣ في إيران، وصولًا إلى نشأة الأحزاب الشيعية، ليتوّج بقيام أول دولة شيعية في التاريخ يحكمها الفقهاء في إيران عام ١٩٧٩. وهكذا تطور الفكر السياسي عند الفقهاء الشيعة، من اعتبارات النص، إلى اعتبارات الواقع، إلى اعتبار الفقيه نفسه ومساحة ولايته (جزئية – مطلقة) إلى أن استقر الفقيه الشيعي على معادلة الفقيه الحاكم" (ص ٣٨٤).

٣- السيد محمد باقر الصدر والعمل السياسي:

عرفت العراق منذ منتصف القرن الماضي، النشاط الحزبي الإسلامي، مع ظهور فرع للإخوان المسلمين سنة ١٩٤٨ في العراق، وكانت للتجربة الحزبية للإخوان المسلمين، أن أثرت بالشيعة العراقيين، كما أثرت ثقافة الإخوان وكتابات الشيخ حسن البنا وسيد قطب في ثقافة العمل الحزبي الإسلامي الشيعي العراقي.

وأصبح كتاب (معالم في الطريق) مرجعًا في فترة الستينيات والسبعينيات كما تحول كتاب الشيخ حسن البنا (مذكرات داعية) "إلى نموذج لتقارب كل القياديين الحركيين" (ص ٣٣٣).

كما تأثر الشيعة العراقيون، بحزب التحرير الذي تأسس سنة ١٩٥٢ في القدس على يد الشيخ تقي الدين النبهاني، وظهر له فرع في العراق.

هكذا استوعب شيعة العراق فكرة العمل الحزبي، خصوصًا مع انتشار التيار الشيوعي، مما دفع بالحوزة العلمية في النجف وكربلاء، من رجال الدين الشيعة من الطبقة الثانية، إلى العمل على نشاط ديني/ سياسي منظم، فظهر حزب الدعوة الإسلامية الذي أنشأ على يد السيد محمد باقر الصدر (ص ٣٣٤).

يقول الكاتب حنا بطاطو، ان " ما حفزَّ عناصر داخل الحوزة العلمية في النجف لتنظيم الصفوف في اواخر الستينات ... كان إحساساً متنامياً بأن الايمان القديم في حالة تراجع، وبأن التشكيك بل وحتى إزدراء الطقوس التقليدية بات منتشراً بين الشيعة المتعلمين وبأنه حتى إيمان جماهير الشيعة المدنيين لم يعد صلباً وامتثالهم للأعراف القديمة لم يعد كما كان في الماضي... وبان العلماء يفقدون اعتبارهم ونفوذهم المادي"(بطاطو ، ١٩٨٤، ص ١٦٨).

لقد ركز العمل الحزبي – السياسي، الشيعي، كما العمل الديني على العودة إلى الإسلام الحقيقي، وأن هذه العودة لا تكون إلا بإقامة الدولة الإسلامية، فالسلطة السياسية هي ضرورة في سبيل إقامة المجتمع الإسلامي، وذلك بعد الدعوة إليه (إبراهيم، ١٩٩٨، ص ٣٣٦).

ويقول في ذلك السيد الصدر: "إن تسلم السلطة وحده لا يكفي ولا يمكن من تحقيق عملية التغيير إسلاميًا ما لم تكن هذه السلطة مدعمة بقواعد شعبية واعية تعي أهداف تلك السلطة وتؤمن بنظراتها في الحكم، وتعمل في سبيل حمايتها وتفسير مواقفها للجماهير وتصمد في وجه الأعاصير (الصدر، د.ت.، ص ٥٣)، وبذلك كانت الدعوة إلى الإسلام والدفاع عنه، في مواجهة المد الشيوعي في العراق حينها، من أولويات العمل الحزبي الشيعي الذي دعا إليه السيد الصدر، إلا أن هذه الدعوة تطورت نحو قيام دولة الإسلام، مع تطور الوعي السياسي عند الشيعة، وصل إلى ذروته مع الثورة الإسلامية في إيران سنة ١٩٧٩، وتفاقم الخلاف مع الحركة العراقية البعثية، أن دفع بحزب الدعوة إلى تبني خيار الدولة.

مع العلم إن هذا التطور السياسي الشيعي، كان يخالف الحوزة العلمية الدينية التي تنفي الدولة في عصر الغيبة حيث ينقل عن الشيخ حسين الحلي، وهو من كبار مجتهدي الشيعة، ومن تلامذة النائيني[٢]، حرمة قيام الدولة في زمن الغيبة لأنها "منازعة لمقام الإمام الهدي" (الحكيم، د.ت، ص ٣٦).

إلا إن السيد محمد باقر الصدر، خرج من هذه القوقعة التي تواجدت فيها الحوزة الدينية، من خلال المعنى الحصري للنص الديني، إلى وعي استقرائي شمولي للنصوص الدينية، " ليس وعيًا للناحية الشكلية من الحياة الاجتماعية فحسب، بل هو وعي سياسي عميق مرده إلى نظرة كلية كاملة نحو: الحياة والكون، والاجتماع والسياسة والاقتصاد والأخلاق..." (الصدر، ١٩٩٨، ص ٨٦).

---

[٢] - **محمد حسين الغروي النائيني** ؛ ولد عام ١٨٦٠ م -هو الميرزا محمّد حسين بن الشيخ عبد الرحيم الغروي النائيني مرجع ديني شيعي إيراني، من مؤيدي الحركة المشروطة في إيران.

وهي لا تشبه الدولة الحديثة، المعروفة اليوم، فالدولة الدينية عند السيد الصدر وكمالها لا يكون بالنصاب السياسي، إنما بالنصاب التربوي، وبالتالي فإن الدولة هنا مجرد وسيلة لإعادة بعث الإسلام، أو تأهيل الأفراد للانخراط في الإسلام، وهذا يظهر من خلال إطلاق مصطلح (الدولة الفكرية) من قبل السيد الصدر على دولته المنشودة، فهو يعتبر أن الإسلام "بلغ بالبشر درجة خاصة من الوعي، فبشر بالقاعدة المعنوية والخلقية على أوسع نطاق وأبعد مدى، ورفع أساسها راية إنسانية، وأقام دولة فكرية، أخذت بزمام العالم ربع قرن، واستهدفت توحيد البشر كله، وجمعه على قاعدة فكرية واحدة ترسم أسلوب الحياة ونظامها".

وهي دولة عقائدية أيضًا لأنها "تضع الله هدفًا للمسيرة الإنسانية وتطرح صفات الله وأخلاقه كمعالم لهذا الهدف الكبير، فالعدل والقدرة والقوة والرحمة والجود، تشكل بمجموعها هدف المسيرة للجماعة البشرية الصالحة" (الصدر، ١٩٧٩، أ، ص ١٣).

وبالتالي فإن الدولة الإسلامية عند السيد محمد باقر الصدر، مرتبطة بما تحققه هذه الدولة من خلال وظيفتين: "إحداهما تربية الإنسان على القاعدة الفكرية، وطبعه في اتجاهه وأحاسيسه بطابعها، والأخرى مراقبة من خارج، وإرجاعه إلى القاعدة الفكرية إذا انحرف عنها" (الصدر، ١٩٩٨، ص ٨٥-٨٦).

وهكذا تظهر الدولة الإسلامية المميزة عند السيد الصدر التي هي دولة تجسد القيم الروحية للدين، وهي ليست شبيهة بالدولة الإسلامية التي ظهرت على مر التاريخ، فالدولة عند السيد الصدر تستمد وقودًا لا ينفذ من خلال أن يجعل "من الله هدفًا للمسيرة وغاية للتحرك الحضاري الصالح على الأرض" (الصدر، ١٩٧٩، أ، ص ١٥-١٧).

هكذا نلاحظ تطورًا بارزًا في الفقه السياسي الشيعي، من فقهاء متقدمين أمثال: الشيخ المفيد، السيد المرتضى، الشيخ الطوسي وغيرهم، الذين اعتبروا أن السلطة الشرعية هي للإمامة الإلهية المتمثلة بالإمام المهدي، بينما حمل السيد محمد باقر الصدر وغيره من الفقهاء المتأخرين، أمثال السيد الخميني فكرًا أكثر تطورًا، وهو تغيير السلطة القائمة وإيجاد سلطة بديلة، مما يجعل منهم منافسًا للسلطان القائم، وبالتالي نجد أن الفقهاء المتأخرين كالسيدين الصدر والخميني وغيرهما، هم دعاة تغيير تأقلموا مع عصرهم وتطوره، وهم أشبه ما يكونون بدعاة التغيير السنة الذين سبقوهم في تدشين مثل هكذا أفكار أمثال السيد جمال الدين الأفغاني والشيخ محمد عبده (إبراهيم، ١٩٩٨، ص٣٤٠).

هذه الدعوة التي أطلقها السيد محمد باقر الصدر، نحو قيام الدولة الإسلامية، دفعت بالعديد من المؤرخين إلى ربط السيد الصدر بثورة الإمام الخميني في إيران سنة ١٩٧٩، فالسيد الصدر الذي كان معارضًا شرسًا لنظام البعث العراقي، تحول إلى منبع للحركة الشيعية العراقية، وإلى موجه ومن مؤسسي النظام الإسلامي الشيعي في

إيران. فالعلاقة بين السيدين الصدر والخميني، علاقة سابقة على الثورة الإسلامية في إيران، من خلال وجود السيد الخميني في الحوزة الدينية في النجف الأشرف، إما لهدف الدراسة أو التدريس، أو بسبب عملية النفي التي تعرض لها من قبل نظام الشاه نحو العراق، حتى أن السيد الصدر يعتبر من آباء الدستور الإسلامي الإيراني (الصدر، ١٩٧٩، ج)، واستمرت الاتصالات بين الرجلين قبل الثورة الإسلامية وبعدها، حيث ينقل أن السيد الصدر أرسل إلى الإمام الخميني ست دراسات تحت عنوان "الإسلام يوجه الحياة" وهي تتضمن شروحًا لنظرية الإسلام في بناء "الأمة" والدور القيادي للمرجعية الدينية، وتوزيع السلطات التنفيذية والتشريعية، والخطوط العريضة للنظرية الاقتصادية الإسلامية (دكمجيان، ١٩٨٩، ص١٨٦). ويتلخّص الفكر السياسي للسيد الصدر عبر الشكل التالي:

- الخالق هو مصدر جميع السلطات والتشريعات والثروات، وهذا المبدأ يحرر الإنسان من العبودية لغير الخالق.
- الأمة هي ممثل الخالق على الأرض.
- الشريعة الإسلامية هي الدستور ومصدر التشريعات.
- المراجع هم المعبرون تشريعيًا عن الإسلام.

والمرجع الأعلى هو ممثل الإمام الغائب (الإمام المهدي).

لذا تتحمّل المرجعية العليا الوظائف التالية:

أ- الممثل الأعلى للدولة والقائد الأعلى للقوات المسلحة.

ب- هو من يقرر شرعية المسائل الدستورية طبقًا للشريعة، ويقرر دستورية القوانين التي تضعها الجمعية التشريعية المنتخبة من قبل الشعب.

ج- هو من يقر تسمية المرشحين للانتخاب، كونه رأس السلطة التنفيذية.

د – هو من يعين المحكمة العليا لمنع الانحراف، ومجلسًا للمظالم، ومجلسًا من مئة من علماء الدين والخطباء والمفكرين الدينيين لإدارة عمل "المرجعية" (الصدر، ١٩٧٩، ج، ص ٢٠-٢١)

وبالتالي فإن اختيار هذا "المرجع" يتطلب مواصفات خاصة، كالتقوى والاخلاص والقدرة على استنباط الحكم الشرعي، وعلى المرجع أن يجتهد في التقوى، كونه غير معصوم (الصدر، ١٩٧٩، ب، ص ص ٢١-٢٧، ٤٩-٥٥). كما أنّ المرشح للمرجعية يُختار عبر "مجلس المرجعية"، وعند وجود أكثر من مرجع كفؤ، يختار عبر الاستفتاء العام (دكمجيان، ١٩٨٩، ص ١٨٨).

هكذا ظهرت المرجعية عند السيد الصدر، وولاية الفقيه عند السيد الخميني، بشكل مترادف نظريًا وتطبيقيًا، ليقدم السيد الصدر عبر نظريته المتكاملة للثورة السياسية والاجتماعية في سبيل قيام الحكومة الإسلامية التي تحققت عبر السيد الخميني، حتى أطلق عليه لقب "خميني العراق" من قبل السلطة الإيرانية" (ص ١٨٨).

لقد كان لموقف السيد الصدر من الثورة الإيرانية، أثره الكبير في صفوف الشيعة العرب، خصوصًا بعد أن قال كلمته المشهورة: "ذوبوا في الإمام الخميني كما ذاب هو في الإسلام" (القبانجي، د.ت.، ص ٢٦).
كان للثورة الاسلامية في إيران، أن حول أنظار شيعة العراق أكثر نحو السيد محمد باقر الصدر، الذي كان " أبرز مشترعي الشيعة في العراق وأكثرهم تنوراً... ومن دون أي تشجيع من جانبه، بدأت أعداد متزايدة من الشيعة تتطلع نحوه لقيادة سياسية، ودأب بث إذاعة إيران بالعربية على الاشارة إليه " كخميني العراق" ، وفي نظر الحكومة (العراقية) بدا كقطب اجتذاب منافس ورمز لخطر يقترب"(بطاطو، ١٩٨٤، ص ١٧٣).

كما بعث السيد الصدر إلى السيد الخميني يسأله والسماح له بالالتحاق به، إلا أن الإمام الخميني طلب منه البقاء في العراق لحاجة العراق إليه، إلا أن إمكانية تكرار الثورة الإيرانية على يد الصدر في العراق، قضي عليها بالكامل، عندما اعتقل النظام السيد محمد باقر الصدر وشقيقته آمنة الصدر (بنت الهدى)، وقام بإعدامهما في نيسان سنة ١٩٨٠، ترافق ذلك مع سلسلة اعتقالات وإعدامات في صفوف حزب الدعوة، وتشديد الخناق على حوزة النجف.
لقد كان السيد محمد باقر الصدر، من أبرز الشخصيات الدينية المثقفة في عراق ما بعد الحكم الملكي (نقاش، ١٩٩٦، ص ٢٤٢)، حاول بناء نخبة إسلامية، ودولة الله على الأرض، وهي أشبه ما تكون بمدينة أفلاطون، ويوتوبيا توماس مور، وهو وإن كان قد عاش ليشاهد نجاح ثورة الإمام الخميني في إيران، ودولة الفقيه، إلا أنه لم يستطع من تحقيق هذا الحلم في العراق، كما كان للحرب الإيرانية – العراقية، فيما بعد، ونجاح النظام البعثي في العراق في تحويل هذه الحرب إلى عربية – فارسية، وعدم قدرة المرجعية العليا للشيعة في النجف الأشرف، من خلال السيد أبو القاسم الخوئي من لعب دور السيد الصدر، بالإضافة إلى الخلاف داخل حزب الدعوة نفسه، حول الشورى وولاية الفقيه، أن أضعف الحزب نفسه، كما قضى على آمال قيام الدولة التي وضع أسسها السيد الصدر.
وكان لتبني حزب الدعوة للسيد محمد باقر الحكيم، كوريث للسيد الصدر أن سقط بشكل مدوٍّ، بعد أن أخذ السيد الحكيم يقدم نفسه كبديل من الحزب وكافة القوى المعارضة في العراق (إبراهيم، ١٩٩٨، ص ٣٥٦).
لكن يبقى السيد محمد باقر الصدر المجدد والحجة، الذي وضع في مصافي السيد المرتضى (ت ١٠٤٣ م) والشيخ أبو جعفر الطوسي (ت ١٠٦٨م) والعلامة الحلي (ت ١٣٢٥ م)، كمجددين ومطورين للفكر الديني والسياسي الشيعي.

المصادر والمراجع العربيّة

- إبراهيم، فؤاد (١٩٩٨). **الفقيه والدولة** (ط١). بيروت: دار الكنوز الأدبية.

- الأحوذي ، محمد بن عبد الرحمن (١٩٩٠). **تحفة الأحوذي**. بيروت : دار الكتب العلمية.
- الأسدي، مختار(٢٠٠٩). **الديمقراطية والدين وولاية الفقيه** (ط١). بيروت: مؤسسة الانتشار العربي.
- الأشعري، أبو الحسن (١٩٩٠)، **مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين** (ت: محمد محي الدين عبد الحميد). بيروت: المكتبة العصرية.
- بطاطو، حنا (١٩٨٤). "الحركات السرية الشيعية في العراق" . **مجلة الواقع**، العدد ٧و٨ ت٢ .
- **جريدة السياسة الكويتية (٢٠٠٣)** ، عدد ١٧ – ١٢ .
- الحائري، كاظم (١٣٩٩هـ). **أساس الحكومة الإسلامية**. بيروت : مطبعة النيل .
- الحكيم، محمد مهدي(د.ت.). **مذكرات العلامة الشهيد محمد مهدي الحكيم**. (د.ت.). العراق: مركز شهداء آل الحكيم.
- دكمجيان، ريتشارد هرير (١٩٨٩). **الأصولية في العالم العربي** (ط١). تر. عبد الوارث سيد. المنصورة: دار الوفاء للطباعة والنشر.
- الدمشقي، علي بن محمد بن أبي العز (١٩٩٧). **شرح العقيدة الطحاوية**. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٧،ج٢.
- الصدر، محمد باقر (١٩٧٩). أ. **منابع القدرة في الدولة الإسلامية** .بيروت: دار التعارف للمطبوعات.
- ـــــــــــــ (١٩٧٩). ب. **خلافة الانسان وشهادة الأنبياء**. بيروت: دار التعاون للمطبوعات.
- ـــــــــــــ (١٩٧٩). ج. **لمحة تمهيدية عن مشروع دستور الجمهورية الاسلامية** (ط٢). بيروت: دار المعارف للمطبوعات.
- ـــــــــــــ (١٩٩٧) . **نشأة التشيع والشيعة** (ط٢). بيروت :مركز الغدير للدراسات والنشر.
- ـــــــــــــ (١٩٩٨). **المدرسة الاسلامية، الانسان المعاصر والمشكلة الاجتماعية**. الكويت: دار التوحيد.
- ـــــــــــــ (د.ت.). **بحث حول الولاية**. قم: مكتبة الثقافة الإسلامية.
- صبحي، احمد محمد (١٩٩٣). "النظريات السياسية لدى الفرق الإسلامية". الكويت: **مجلة عالم الفكر**، العدد٢، المجلد ٢٢، نوفمبر – ديسمبر.
- الطبري (١٩٩٨). **تاريخ الرسل والملوك (ط١)**. بيروت : دار الفكر.
- عبد الجبار، فالح (٢٠٠٣). **النظرية السياسية للتيارات الشيعية الراديكالية في القرن العشرين، تيار الاصلاح الديني ومصائره في المجتمعات العربية**. دمشق: المعهد الفرنسي للشرق الأوسط.
- عمارة، محمد (٢٠١١). **تيارات الفكر الإسلامي(ط٤)**. القاهرة: دار الشروق.

- عنايت، أحمد. (١٩٨٩). **الفكر السياسي الاسلامي المعاصر**. القاهرة: مكتبة مدبولي
- القبانجي، صدر الدين (د.ت.). **الجهاد السياسي للإمام الشهيد الصدر**. العراق: حركة جماعة العلماء المجاهدين في العراق، المكتب الإعلامي.
- كوثراني، وجيه (٢٠١٣). حوار مع مجلة الديمقراطية، العدد ٥٢ ، مصر: منشورات الأهرام، أكتوبر.
- الملايري، الشيخ إسماعيل،والسيد البروجردي (١٤١٣ ه). **جامع أحاديث الشيعة**. قم : مطبعة المهر ، ج٢٢ .
- نقاش، اسحق (١٩٩٦). **شيعة العراق** (ط١). تر. عبد الله النعيمي. بيروت: دار المدى.
- النفيسي، عبد الله (١٩٩٤). "الفكر الحركي للتيارات الإسلامية". **مجلة المستقبل العربي**، عدد ١٨٦ (آب). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.